اهالي المخطوفين: ايوب العصر

حكاية مؤلمة في ١٣ الف بيت لبناني

كتبت كاتيا سرور

رجل يشبه الاشاعة، خارج عن مالوف كل يوم، يغلق اضلاعه على جمرة كاوية، يطرق الابواب بلا هوادة ولا يكف عن السؤال.. السؤال الجارح لأن الوطن ممنوع ان يكون السكن والامان. واللاجواب اكثر ايلاما من جرحه لأن مزيداً من القتلة يمسكون بخناق الوطن.

منذ ١٩ اب ١٩٨٥، والرجل لا يكف عن السؤال الجارح.

منذ ١٩ آب ١٩٨٥، والأب يبحث عن ابنه الذي خرج ولم يعد.

منذ ١٩ آب ١٩٨٥، يطرق الانسان كل الأبواب بلا هوادة بحثاً عن حقوق الانسان: من الامانة العامة للأمم المتحدة، الى رديفتها في جامعة الدول العربية، الى قداسة الحبر الاعظم، الى اصحاب الغبطة والسماحة والفخامة والدولة والعطوفة... فاصحاب السعادة من سفراء وقناصل عرب واعاجم.

عاصر امانتين عامتين للامم المتحدة (ديكويلار وغالي) والولد مازال غائبا.. وعايش عهدين رئاسيين (الجميل - الهراوي) وبينهما ميثاق «وفاق» واصلاح سياسي ودستور جديد (!)... لكن شيئاً من كل هذا لم يرجع الولد الى ابيه او يدله الى مطارح الغياب..

راهن على السلطة التنفيذية لثلاثة من اصحاب الدولة (كرامي، الصلح، الحريري) وعلى مجلسين نيابيين، واحد بالتعيين المباشر والثاني بالتعيين المداور.. وخرج صفر اليدين.

اعتمد على وزيرين للداخلية كل واحد من عصر ومن مدرسة ومن روح، وبقي سؤاله بلا جواب، وبقي الأب يبحث عن ابنه، وبقينا، نحن معلقين على حبل انتظار طويل، وبقي القتلة يقطفون جوائز جرائمهم ويمعنون امساكاً بزمام القرار ويمنعون وصول البلد الامين.

رجل، من يجرؤ ان يسميه.. إنه عشرون الفاً من التائهين عن اكبادهم.. عشرون الفاً من المخطوفين، يقول الحكواتي في «مذكرات ايوب».. وهذه مسرحية كتبها الياس خوري واخرجها روجيه عساف عن حكاية المفارقة الفاقعة بين المراسم الاحتفالية ليوبيل الاستقلال المنسي حدّ الفاجعة والمراسم الجنائزية لعشرين الف مخطوف... لعشرين الف ايوب.

لنسم الرجل الذي جاء ونكأ الجرح... ايوب

لنسم الامهات اللواتي استفتن وعيناً بحثن عن الابناء الضائعين في تظاهرات الشوارع..

لنسم هاتي النسوة الخرافيات الذاكرة: ايوب...

[illegible] لجنة الدفاع عن الحريات الديموقراطية والعامة، يقفز العدد الى ما يتراوح بين ١٣ الفا و١٧ الف ايوب.. ومستدركاً يسارع الى القول: «العدد؟... ليس العدد صفر المهم، الأهم ان هناك عملية افتئات على الحريات، افتئات مستمر وان هناك عملية خطف مترافقة مع حجز حرية».. والاكثر اهمية ان النيابات العامة لم تتحرك لا ضد مجهول ولا ضد معلوم!

لماذا لم تتحرك النيابات العامة؟

اسباب عديدة، منها «الطغيان الحزبي» حسب تعبير المحامي براج، الطغيان الحزبي وفق اشكاله الجديدة، فالخاطفون باتوا داخل التركيبة السياسية الجديدة، للبلد، وهذا الوجود عطل مرة من الموقع الميليشياوي ومرة من داخل التركيبة، كل امكانية لتحرك النيابة العامة، بذريعة ان اثارة موضوع المخطوفين يؤجج الصراع السياسي في البلد!

لكن الرجل يبحث عن ابنه... الرجل الوحيد الذي عرف الطريق الى مكان الأمهات، رغم انها طريق غير مرغوب بها، وطريق يتعذر سلوكها، كما يقول الشاعر الالماني غوته في رائعته المسرحية فاوست، الا ان الاب إميل شعيب عرف الطريق الوعر الى «حيث لم تطأ قدم رجل»، حيث آلهات الأمة يستوين على عرش بذل الذات بلا حدود، حيث يتضاءل الزمان ويتضاءل المكان ولا يبقى الا الابناء... لكن الابناء غائبون رغم ارادتهم... في عملية افتئات مستمر على الحريات ورسائل السيد اميل شعيب تنهمر على اربع جهات الله والانسان والسلطان... «إن ابني الدكتور اندريه شعيب، المدير الرئيسي في مصرف لبنان، استاذ مادة الاقتصاد بالجامعة الاميركية في بيروت، الذي خطفته جماعة مسلحة بتاريخ ١٩ آب ١٩٨٥ مع زميليه في البنك، اسكندر ديب وجاك جرماني، لا يزال ابني مخطوفاً وقضيته مع زميليه عالقة، دون ان تحاول الجهات الأمنية حلها بالرغم من مراجعاتنا المتكررة، ولا يزال ابني محتجزاً ومحروماً من الحرية التي يتمتع بها خاطفوه دونما سبب ولا مبرر»..

كنا اعتقدنا مع الشاعر غوته ان «الحديث عن الامهات مكدر» لكن السيد إميل شعيب سياخذنا الى ارض للآباء ايضاً، ليست «هنا والآن» اقل كدراً، في هذا المكان المهدورة فيه بديهيات حقوق الانسان وفي هذا الوقت الذي يبلغ الظلم فيه حداً يدفع بالآباء الى حدود الأمومة الخطرة..

اين ابناء الآباء والامهات؟

علي ابن نايفة النجار وقد انتحرت قبل ان يعود.

كاتيا وميشال ولدا السيدة لوريس العالية القامة والعالية الانتظار.

واندريه شديد الذي يسال والده عن مصيره؟؟

ماذا نقول لهؤلاء؟؟ ماذا فعلنا من أجلهم؟ الى من نحيل الاسئلة الجارحة؟ وكيف يستقيم وطن لا يبحث عن ابنائه الضائعين؟

اسئلة كان يفترض ان يعطي الجواب عنها، اولئك المتشبثون بتلابيب السلطان، المنقلبون من ميليشيات الى اصحاب سلطان... لكن هؤلاء يتهربون من الاجابة، بذريعة ان اثارة قضية المخطوفين تؤجج الصراع السياسي!!

الجواب؟

ثمة جواب يشبه الادانة لسلطة ولشعب ولأحزاب... فلجنة الدفاع عن الحريات الديموقراطية والعامة، سعت الى ان تغلق ملف المخطوفين ولو على نهاية غير سعيدة، باستصدار قانون يتيح اعلان الوفاة بعد التحري والاستقصاء... لكن السلطات اللبنانية، رفضت هذا العرض ايضاً، مقدمة مشروع قانون بديل، يترك للآباء والامهات المطالبة باعلان وفاة اولادهم!!

انهم، الخاطفون في لباس السلطة، يحمون رؤوسهم مرة بعد من امكان الملاحقة القانونية جراء رفع دعوى ضد الخاطفين!! حتى هذا الحق يمنعه الطغيان الحزبي الذي بات داخل التركيبة السياسية الجديدة، متذرعاً هذه المرة بـ«الحفاظ على صلاحيات الطوائف» التي يعود اليها حسب القانون اللبناني كل موضوع يتعلق بالاحوال الشخصية ومنها اعلان الوفاة! هذا القانون الذي لا يريد المطالبون بالغاء الطائفية السياسية الاقتراب منه حفاظاً على رؤوس مصالحهم واموالهم وجرائمهم من الحساب...

الحكاية طويلة، ندع المحامي سنان براج يروي تفاصيلها.. مع الاعتذار الى الأب العظيم اميل شعيب لأن كل ما نملك فعله هو هذا التوجه الى الرأي العام، فلعله يعترض ايضاً على قانون منع التظاهر... اليست قضية تستحق؟

رغم أن اول عملية اعتداء على الحرية الشخصية بارتكاب جريمة الخطف تعود الى ٢٨ شباط ١٩٧٥ اي الى توقيت سابق على ١٣ نيسان، التاريخ المعتمد رسمياً لبدء الحرب في لبنان وعليه، رغم أن عدد المخطوفين تراوح منذ ٦ كانون الاول ١٩٧٥ ما بين ثلاثمائة الى اربعمائة مخطوف يومياً، حسب ذاكرة المحامي سنان براج، الا ان لجنة متخصصة واحدة لم تتشكل لمتابعة هذه الكارثة الوطنية والانسانية.. حتى ما بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، جلّ ما توفر آنذاك، هيئة من «حواضر» البيت اللبناني المنقسم بين المتحاربين، عرفت باسم «لجنة التنسيق العليا» وتعاطت احيانا بشؤون الخطف من ضمن مهام حربية وسياسية اخرى، وقد ضمت هذه الهيئة مجموعة من الشخصيات السياسية، التي للمفارقة، قضى معظمها اغتيالاً فمثل الدولة اللبنانية المغفور لها الرئيسان كميل شمعون ورشيد كرامي، وعن الكتائب اللبنانية، كريم بقرادوني وانطوان شادر، واحيانا المغفور له الرئيس بشير الجميل، وعن حزب الوطنيين الاحرار المغفور له داني شمعون ونهاد شلحط، وعن الجانب الفلسطيني المغفور له ابو حسن سلامة وتوفيق الصفدي وعن الحركة الوطنية اللبنانية، حكمت العيد وسنان براج وسعدالله مزرعاني.. وكانت هذه الهيئة تتابع مع نهاية كل جولة عربية وبداية كل هدنة مواضيع ازالة الدشم و«التلبيس»* وتتعاطى بشؤون المخطوفين.. لكن هذه الهيئة اليتيمة لم تعمر طويلاً فما أن ولدت في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٧٥ حتى وئدت مع السبت الأسود في ٦ كانون الاول ١٩٧٥، دون ان تخلفها اية هيئة بديلة حتى ما بعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢.

الطغيان الحزبي

الطغيان الحزبي، يقول المحامي سنان براج، هو الذي منع تشكيل مثل هذه اللجنة، [illegible] ورغم كل النداءات التي وجهت الى المتعاطين بشؤون حقوق الانسان او من قبلهم.. لقد فضلت الأحزاب والتنظيمات المسلحة آنذاك ان تبقى هذه العملية في دائرة مغلقة، لا يدخلها طرف لا علاقة له بالمساحة الميدانية، اي لا علاقة له بالخطف وكان النهج المعتمد هو تبادل المخطوفين في ما بين الخاطفين بعضهم مع البعض الآخر ومن لا تتم مبادلته، يفترض انه قتل!.

يتوقف المحامي سنان براج عند هذه النقطة، فلو دفعنا بهذا المنطق الى نهاياته غير المشرفة لادركنا، ان الدخول الاسرائيلي على خط الخاطفين حتّم قيام هيئة، وبالتالي سمح «الطغيان الحزبي» بتشكيل هذه الهيئة لمتابعة شؤون «المخطوفين» من التنظيمات والاحزاب عند الاسرائيليين... وعند بعضهم البعض.

محطات لجرائم الخطف

الخطف كان مثل الخبز اليومي يومياً، ولكن كانت له محطات ازدحام وصفوف طويلة تشبه الصفوف التي وقفت امام الأفران بانتظار الرغيف، وللمفارقة ان المحطات الكبرى التي عزّ فيها الرغيف هي عين المحطات التي عزّت فيها الحرية... كان الرغيف والحرية متلازمان تلازم الضرورة وتلازم الكفاية.

ثاني محطات الخطف الكبرى كما يؤكد المحامي براج، كانت بعد اغتيال الرئيس بشير الجميل، وبعد انسحاب جيش الاحتلال الاسرائيلي من بيروت وانتخاب الرئيس امين الجميل، وحسب اللوائح فإن هذه المحطة سجلت ٣٢١١ مخطوفاً اطلق ٥٤٠ منهم والبقية ما تزال مجهولة المصير حتى اليوم.

والمحطة الثالثة الكبرى، يحددها المحامي براج بعد انتفاضة ٦ شباط «غير المجيدة» حسب تعبيره، وسجلت اللوائح اختطاف ٦٠٠ شخص داخل «زواريب» بيروت الغربية وعند المعابر، على دفعات وبوتيرة متقطعة...

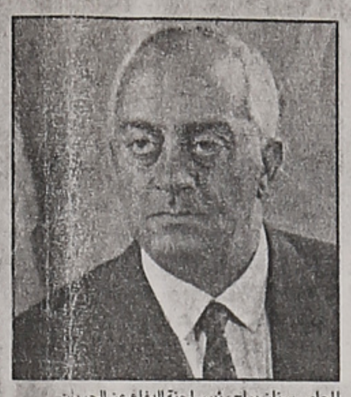

المحامي سنان براج رئيس لجنة الدفاع عن الحريات

الدكتور اندريه شعيب مخطوف منذ ١٩٨٥

ويقدّر المحامي براج تعداد المخطوفين اللبنانيين منذ ٢٨ شباط ١٩٧٥ وحتى ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠، برقم يسبب دوارا، حيث يصل هذا التعداد الى ١٧ الف مخطوف.... ويستدرك المحامي براج فيقول انه لو توخينا الدقة التامة، لأمكننا القول ان العدد يتراوح بين ١٣ الفا و١٧ الفا...

ولكن، يتابع براج «العدد ليس هو المهم، الأهم ان هناك عملية افتئات مستمرة على الحريات، هناك عملية خطف مترافقة مع حجز حرية... ومع ذلك فان النيابة العامة لم تتحرك لا ضد معلوم ولا ضد مجهول باي من جرائم الخطف هذه.. هنا الاهمية [illegible] استنكاف النيابة العامة عن القيام بواجبها، بواجب التحرك التلقائي، كممثل للحق العام، بمجرد تبلغها باي حادث تجن او افتئات على حرية او اية عملية خطف، فكيف يكون الحال، عندما تكون هذه الجرائم قد طالت ١٧ الف مواطن لبناني دون ان يستدعي الامر تحرك النيابة العامة؟

لماذا لا تتحرك النيابات العامة؟

انه لأمر غريب حقاً ان لا تتحرك النيابة املاً في محطتين بدت فيهما بوادر عودة للشرعية: فهي لم تتحرك بعد دول قوات الردع العربية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٦، وكذلك لم تتحرك النيابات العامة بعد انسحاب جيش الاحتلال الاسرائيلي حتى صيدا عام ٨٢، واللافت، ان النيابات العامة امتنعت في هذه المحطة عن التحرك تلقائيا، كما يقضي القانون، ولا حتى بعد ان وجهنا، كلجنة، طلباً رسمياً لتحريك النيابة العامة..

أهالي المخطوفين يتهربون من قاموس الخاطفين

مرة بعد، انه الطغيان «الحزبي» وفق اشكاله الجديدة، فالخاطفون باتوا داخل التركيبة السياسية للبلد، وهذا الوجود عطّل من داخل التركيبة هذه المرة كل امكان لتحرك النيابة العامة.

لكن مقاومة سياسة التعمية لم تتوقف، تابعت لجنة الدفاع عن الحريات الديموقراطية والعامة في لبنان مسيرتها القانونية والسياسية، فتوصلت عام ١٩٩٠ (بعد ثماني سنوات على تاسيسها) الى توحيد لجنتي اهالي المخطوفين اللتين اتخذتا شكل الانقسام السياسي لتلك المرحلة، وقد شكل توحيد هاتين اللجنتين انتصاراً حقيقياً على التركيبة السياسية وبصورة خاصة على الخاطفين الذين باتوا جزءاً من هذه التركيبة او ما سُمّي آنذاك: قوى الأمر الواقع.

منذ بداية المحاولات لتوحيد اللجنتين بدأت اللجنة الدفاع عن الحريات العامة بالتنسيق التام مع لجنتي اهالي المخطوفين في كل لبنان الاتصالات الرسمية مع المسؤولين في كل العهود، منذ عهد الرئيس امين الجميل وحتى العهد الحالي... لكن قوى الامر الواقع اي الخاطفين الذين لم يسمحوا حتى اللحظة باي تداول للسلطة خارج ناديهم الكريم منعوا دائما كل احتمال للوصول الى اية نتيجة... فاللجان الثلاث التي شكلت في عهد الرئيس الجميل (واحدة برئاسة اللواء هشام قرطبي والثالثة برئاسة مدير عام الداخلية سميح الصلح) منعت من التوصل الى اية نتيجة، او على الأقل منعت من الاعلان عن النتائج التي توصلت اليها... هكذا بعدما عبأ أهالي المخطوفين استمارات واجريت استقصاءات حول مصير المخطوفين، امتنعت اللجان عن اعلان اية نتيجة... وكلما اشتد السؤال كان الرد الرسمي الوحيد، ياتي بصورة غير رسمية دائما: ان اثارة موضوع المخطوفين يؤجج الصراع السياسي في البلد!!

بعد مؤتمر الطائف

جاء مؤتمر الطائف، يتابع المحامي سنان براج، وبغض النظر عن رأينا به، وضع حداً، بصورة تقريبية [illegible] الوحيد لهذه الطائفة قانونياً.

اضافة الى هذه الزيارات اجرينا اتصالات بعدد من المرجعيات الروحية لدى الديانتين الكريمتين، كما قمنا بدراسات قانونية متعمقة، فتبين لنا ان هناك خطأ بيانياً يجمع القانون الوضعي (DROIT POSITIF) الى جميع قوانين الطوائف، وهو رأي مثبت لدى الامام احمد بن حنبل الذي يقول بالحرف: «اذا حدث الفقدان او الغيبة، في ظروف تغلب فيها التهلكة على الحياة، يعتبر الشخص متوفيا».

استناداً الى هذا التوافق، والى تحديدات للاحكام الشرعية بخصوص الغائب في حال الحرب، استحصلنا عليها من المرجعيات التالية: الازهر الشريف، الامام الشوتي، الفاتيكان، [illegible] مكان آخر)

ولكن، لسبب غامض لم يعد بوسعنا الا نرى دولة الرئيس ولا مستشاره!! الى ان قررنا التظاهر والاعتصام امام مقر رئاسة الحكومة.. وعندها بدأنا الاعتصام، طلب دولة الرئيس الحريري ان يرى سنان براج مع وفد من الاهالي؟ ... وقال دولته انه معنا، إنسانياً وقانونياً، ثم أحالنا الى مستشاره القانوني الدكتور سهيل بوجي، الذي وهذا من حقه كمستشار، طرح علينا كل ما لديه من اسئلة حول مسودة المشروع الذي لدينا...

المفاجأة الحكومية

المفاجأة ان مسودة مشروع وضعت بديلاً عن المسودة التي وضعنا، وغايتها ان تتطابق مع اقتراح القانون، المعد بهذا الشأن، من قبل هيئة تحديث القوانين والذي لا يتحدث عن اعلان وفاة بل عن اعلان فقدان وفي المادة الثانية، يتطابق ايضاً مع اقتراح هيئة تحديث القوانين، ويتحدث عن انه يحق لكل ذي مصلحة التقدم بطلب اثبات وفاة (اي وفاة فردية وليس وفاة جماعية) ويتجاهل الشرط الاساس لمشروعنا (مشروع اهالي المخطوفين) اي ربط اعلان الوفاة بالوصول الى نتيجة سلبية بعد التقصي والتحري والاستقصاء..

اضافة الى ان هذه المادة، تتعمد الارباك باغفالها تحديد هوية ذوي المصلحة، ولا سلم الاولويات بينهم.

ويتساءل المحامي سنان براج، اذا كان يحق لنا ان نستنتج تواطؤاً مع الخاطفين على حساب المخطوفين خصوصاً ان مشروع القانون المفاجىء، يمنع حق الادعاء على الخاطفين ويحوّل هذه الجريمة الوطنية والانسانية الى مجرد ارباكات قانونية لقضايا الارث وما شابه.. معطلاً مرة بعد واجب النيابة العامة في التحرك التلقائي لمحاسبة الخاطفين المعلومين اصلاً.. والمجهولين بقرار سياسي..

وقد يكون من الجدير ذكره ان مجموعة العمل حول المخطوفين رغم ارادتهم وبالقوة، التابعة للامم المتحدة (GROUPE DE TRAVAIL SUR LES DISPARITIONS INVOLONTAIRES OU FORCEES) وجهت سنوياً ومنذ ١٩٨٣ رسائل الى الحكومة اللبنانية جاء في آخرها، الموجهة الى حكومة الرئيس الحريري ما مفاده: «لقد استمعت لجنة حقوق الانسان الى تقرير الاستاذ سنان براج حول قضية المخطوفين في لبنان، وتوصلنا الى نتيجة تعتبر ان هناك عدداً من المخطوفين تطابق مواصفاتهم المواصفات التي لدينا، وقد كررنا سؤالاً سنوياً! الى الدولة اللبنانية عن مصير هؤلاء، دون ان نحصل على اي جواب من الحكومات اللبنانية المتتالية منذ ١٩٨٣ وحتى اليوم...»

حكاية؟ لعلها مأساة تريد القيادة السياسية طمر ملفاتها في تراب النسيان... لكن ثمة من لا ينسى.. ثمة من يستعيد على خشبة المسرح مذكرات ايوب.. ثمة أيوب يدعى اميل شعيب يطرق الابواب، والقلوب والضمائر بلا هوادة...

فاذا كانت الحكومات لا تريد ان ترد.. فهل ينهض الشعب الى آلام بعضه بعضاً ويحتل الشوارع رغم منع التظاهرات!!!

هل نحلم، ان لم نرجع الولد الى أهله لن نحاكم، على الأقل، الذين اجرموا بحقه وبحق لبنان... ام ندعهم ممسكين بزمام القرار في بلدنا في هذا الوقت المصيري؟

اسئلة برسم الناس، وبرسم الوطن الذي يبحثون عنه... وحقوق الانسان فيه التي من اولها الحرية الفردية، الحريات العامة، وحرية التعبير... وصولاً الى التظاهر!!

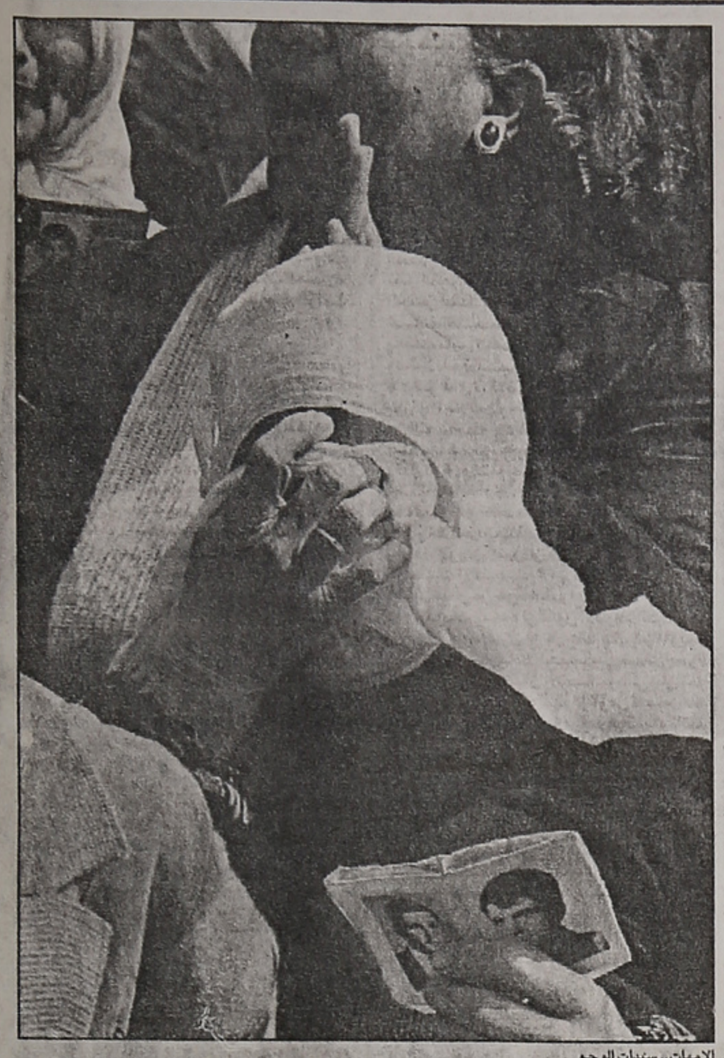

الامهات.. سنيات الوجع

□ الخاطفون داخل التركيبة السياسية الجديدة يهيلون تراب النسيان ويمنعون كل حساب

□ المحامي سنان براج: لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة تطالب رسمياً منذ ١٩٨٣... ولكن لا حياة لمن تنادي

□ هيئة تحديث القوانين واقتراحات تحفظ رؤوس الخاطفين!

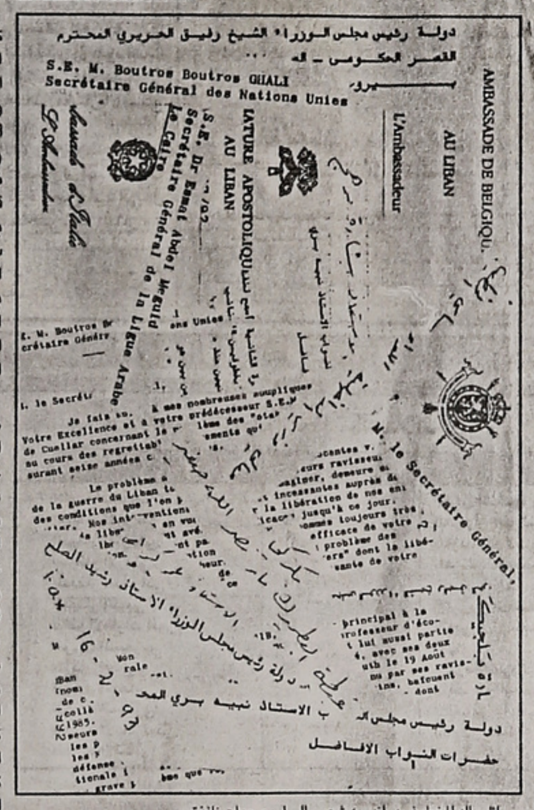

دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري المحترم
القصر الحكومي - ك
S.E. M. Boutros Boutros GHALI
Secrétaire Général des Nations Unies
AMBASSADE DE BELGIQUE
AU LIBAN
L'Ambassadeur
LA TURBE APOSTOLIQUE
AU LIBAN
Le Secrétaire Général,
دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رفيق الحريري
حضرات النواب الافاضل

رسائل والد المخطوف د. اندريه شعيب الى اربع جهات نافذة

درك... ومخطوفون؟!!

مسودة مشروع الأهالي

إن الدولة اللبنانية وتحسباً منها لما انتجته الحرب الأهلية في لبنان على صعيد الخطف والفقدان والغياب.

ولما كانت قضايا الاحوال الشخصية وما ينجم عنها وخصوصاً لجهة الفقدان والغياب والخطف منوط امرها بقوانين الطوائف.

ولما كان اعلان وفاة جماعية قد يخلق اعتراضات من قبل الطوائف اللبنانية من حيث الصلاحية.

ولما كان ذلك من شانه ان يخلق عدم توازن من حيث تطبيق القانون من شخص الى آخر بسبب الاختلافات الموجودة بين القوانين التي ترعى نظام الغائب بين مختلف الطوائف.

ولما كان ذلك ودرءا للاختلافات المشار اليها اعلاه يقتضي اصدار تشريع لمرة واحدة ينيط هذه القضايا بالدولة اللبنانية اي بالقانون الوضعي.

ولما كان من المتعارف عليه ان الاعمال الحربية قد بدأت في ٢٨ /شباط/ ١٩٧٥، وانتهت في ١٣/ تشرين الاول/ ١٩٩٠.

لذلك كله، وبسبب التماس مبادىء العدل والانصاف واحقاق الحق وبسبب السرعة المتوخاة من اصدار مثل هذا القانون من اجل الوصول الى وضع الامور في نصابها توصلا الى جلاء هذه القضية.

فان مجلس الوزراء جاء يقترح القانون التالي:

اولا: يعتبر جميع الاشخاص الذين غادروا اماكن سكنهم منذ تاريخ بدء الاحداث الدامية اي ٢٨ /شباط/ ١٩٧٥ ولغاية الاعمال الحربية في لبنان في ١٣/ تشرين الاول/ ١٩٩٠ والذين انقطعت اخبارهم والذين جرى الاستقصاء عنهم ولم تعط التحريات اي اشارة على كونهم ما زالوا على قيد الحياة بمثابة المتوفين.

ثانياً: تبدأ فترة اعلان الوفاة منذ تاريخ سريان هذا القانون مع ما يقتضيه من مفعول رجعي لجهة آثاره المترتبة على تاريخ الخطف على ان يعمل بهذا القانون لمرة واحدة.

ثالثاً: يعتبر جميع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لم يطلقوا سراح المحتجزين لديهم غير مشمولين بمنحة العفو العام ويقتضي منذ تاريخ صدور هذا القانون محاكمتهم امام الاجهزة القضائية المختصة بالجرم المنصوص عنه في قانون العقوبات لجهة حجز الحريات.

رابعاً: وبالنسبة للموظفين في القطاع العام تحفظ لهم جميع رواتبهم وترقياتهم وتعويضاتهم منذ تاريخ الغياب وحتى تاريخ اعلان الوفاة وبالتالي لا تطبق عليهم نصوص قانون الموظفين خصوصاً لجهة الانقطاع عن العمل واعتبارهم بالتالي مستقيلين.

خامساً: صدر هذا القانون بتاريخ... ويعمل به فور نشره في الجريدة الرسمية.

ان اللجنة تاسيسا على الموضوعية التي اتت بها بالرد على الاحداث واقتراح القانون، جاءت تطلب من دولتكم ايلاء هذه القضية الاهتمام التي تستحق مع مناشدتها لكم تبني اقتراح القانون المرفق.